الأعلام

ط ثانية ١٠ أجزاء

تأليف خير الدين الزركلي

طبع هذا الكتاب في سنة ١٩٢٣ في ثلاثة أجزاء . وطبع حديثاً طبعة ثانية في عشرة أجزاء ، وهي في الواقع مؤلف جديد من حيث الصفة والتبويب والإضافات ، وهو مجهود عظيم يشكر المؤلف عليه ويقدر .

وفي جملة ما أضافه المؤلف الى هذه الطبعة عدد كبير من التصاوير ، تصاوير المترجمين وتصاوير خطوطهم ، وقد يسر المؤلف بذلك القارىء الوقوف على صور المترجمين ، وعلى صور خطوطهم وامضاءاتهم في بعض الأحيان ، فأحسن بذلك صنعاً إذ زوّد الراغبين في الوقوف على تطور الخط العربي بنماذج مفيدة جداً في تكوين رأي في تطور هذا الخط ، كما زوّدهم بنماذج من خطوط بعض المستشرقين ورسائلهم في العربية ، وهي نمط خاص في الكتابة العربية ربما مقدار تضلع أصحابها وبلغ اجادتهم لها .

والكتاب معجم تاريخي للرجال ، وضعه المؤلف على حروف الهجاء ، وذكر فيه علماء العرب والمسلمين ، وترجم للمستشرقين أيضاً لصلتهم بالعالم العربي من حيث اشتغالهم بالعربيات ، وقد حاول المؤلف جهده الإحاطة بأكبر عدد ممكن من الأعلام وادخالهم في هذه الموسوعة في الرجال وتركيز الكلام عليهم بقدر الإمكان .

وعمل مثل هذا إنما تقوم به الجامعة في العادة في بلاد الغرب ، توزع العمل على المتخصصين فيتولى كل منهم كتابة ترجمة أو جملة ترجمات تيسيراً للعمل وإتقاناً له والإحاطة بالمادة الواحدة إحاطة تامة مع مراعاة التركيز فيها والإيجاز بجهد الامكان ايجازاً مركزاً غير مخل ، لا يترك شيئاً من المادة إلا ويحصيها ويحيط بها . ثم إن هذه الجامعة ترسم الحدود وتضع الخطط ، كما

يفعل المهندس حين يقدم على إنشاء بناء ، فاذا انتهت من كل ذلك ، شرعت في شق الأسس ثم أقامت البناء .

أما في الشرق ، حيث لا تزال الفردية هي المتغلبة على كل ناحية من نواحي الحياة فيه ، حتى العلمية منها ، فإن الأعمال لذلك أكثرها من نتاج الفرد لا الجماعة ، والأعمال الفردية مضنية متعبة تنال من الفرد ، فتقلل من عمله وإنتاجه ، ولا تكون متقنة كاملة لسعة العمل لأن قدرة الفرد محدودة ، واحاطته احاطةً علمية عميقة بأنواع كثيرة من أنواع المعرفة تكاد تكون مستحيلة. كما في مثل هذا المشروع الضخم الذي تناول تراجم أناس عاشوا في منطقة واسعة تشمل العالم القديم برمته ، كما عاشوا في حقب تزيد على (١٥٠٠) سنة ، وقد تعاطوا مختلف فروع المعرفة والحياة الانسانية ، وانتموا الى أديان ومذاهب متعددة متنافرة .

ومن هنا يشكر المؤلف الجامع على مجهوده في جمع مادة هذه الأجزاء العشرة ، وهو مجهود لا يقدره بالطبع إلا من كتبت له معاناة التأليف والجمع ، حيث يكون المؤلف في الغالب وحيداً ينسخ ويؤلف ويجمع ويرتب ويصحح ، ثم يقوم بأعمال الطبع والنشر من ماله الخاص أو ببعض المساعدات . ولولا الهوى الذي يدفع الانسان الى الاشتغال بمثل هذه الاشغال المضنية ، لما أقدم إنسان على عمل لا ينال صاحبه منه في الغالب إلا العنت والخسارة المادية والوقوع تحت طائلة الديون .

وقد شرح المؤلف في مقدمة الجزء الأول الطريقة التي سار عليها في وضع هذا الكتاب ، فذكر أنه تعرض لترجمة الأعلام الأموات فقط ، أما الأحياء فقد تركهم « مخافة الوقوع فيما لا يحمد ، والانسان قد يتغير » . وأما المتأخرون الأموات ، فقد أهمل كثيراً منهم « ثقة بأن كتب المؤرخين مفعمة بأخبار هؤلاء ، وحرصاً على استبقاء ما لم يدون من سير أولئك » ، وذكر أن ميزانه في الاختيار هو « أن يكون لصاحب الترجمة شأن نشهد به تصانيفه ، أو خلافة ، أو ملك ، أو إمارة ، أو منصب رفيع ـ كوزارة أو قضاء ـ كان له فيه أثر بارز ، أو رياسة مذهب ، أو فن تميّز به ، أو أثر في العمران يذكر له ، أو شعر ، أو مكانة يتردد بها اسمه ،

أو رواية كثيرة ، أو أن يكون أصل نسب ، أو مضرب مثل . وضابط ذلك كله أن يكون ممن يتردد ذكرهم ويسأل عنهم »[1] .

وذكر في مقدمته للطبعة الأولى طريقته في ترتيبه فقال : « ورتبته على الحروف ، مبتدئاً بحرف الاسم الأول ، ثم بضم ما يليه اليه . فيكون آدم قبل آمنة لتقدم الدال الميم ، وآمنة قبل ابراهيم لألفين في بدء الأول ، ومحمد قبل محمود لسبق الدال الواو .. ». أما ما كان مبدوءاً بلفظ « أب » أو « أم » أو « ابن » أو « بنت » كأبي بكر وأم سلمة وابن أبيه وابن أبي دؤاد ، فعددت الأب والأم ونظائرهما لغواً ، وجعلت « أبا بكر » في حرف الباء مع الكاف وما يثلثها ، وأم سلمة في حرف السين مع اللام ... » .

وذكر أيضاً أنه راعى في ترتيب الأعلام التقيد بالاسم الأول للشخص ، أي اسم العلم الخاص فأورد ترجمة الغزالي مثلاً في حرف الميم ، لأن اسمه « محمد بن محمد[2] » ، ولم يذكرها في باب الغين مادة « الغزالي » ، بل اكتفى في هذا الباب بذكر « الغزالي = محمد بن محمد ٥٠٥ » وذكر بعد هذه الجملة جملة أخرى هذا نصها : « الغزالي = أحمد بن محمد ٥٢٠ »[3] . وسار على هذا المنوال في كل الترجمات .

ولو كانت الشهرة عند العرب أو عند غيرهم تقوم على أساس الاسم الأول ، لما كان لأحد أن يعترض على هذه الطريقة المزدوجة في ترجمات الأعلام . وإنما هي في كثير من الأحوال لا تقوم على الاسم الخاص ، بل تقوم ـ والمستطيع أن أقول في الغالب ـ على اسم الأسرة أو على الكنية أو اللقب ، أو على الحرفة ، أو النسبة الى بلد ما حيث تطغى هذه الشهرة على الاسم حتى عند الاختصاصيين . فلو قلت لأحد : من هو « محمد بن محمد » المتوفى سنة « ٥٠٥ للهجرة » ؟ لما أجابك إلا اشخاص معدودون . أما إذا سألت من هو « الغزالي » ، فإن نسبة الإجابة تكون

(١) الأعلام ١/١٢ .

(٢) الأعلام ٧/٢٤٢ .

(٣) الأعلام ٥/٢١٠ .

في هذه الحالة صعبة جداً . ثم إن حملة « محمد بن محمد » لا تكفي وحدها في ارشاد القارىء الى الشخص ، وهي الجزء السابع الذي يحتوي على ترجمة « الغزالي » ، وهو الجزء المحتوي على حرف الميم ، فيه عدد كبير من الرجال عرفوا بـ « محمد بن محمد » ، فعليك في مثل هذه الحالة أن تورّق وتورّق حتى تصل الى الصفحة (٢٤٧) وفيها : « محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي » المتوفى سنة (٥٠٥) للهجرة . وتجد قبل هـــذه الترجمة ترجمة « البزدوي » « محمد بن محمد بن الحسين » المتوفى سنة (٤٩٣ هـ) وبعدها ترجمة « ابن هندويه » « محمد بن محمد بن الحسن بن الحسين بن حسكويه » المتوفى سنة (٥٠٧) للهجرة ، وقل مثل ذلك من أبي العلاء المعري وعن الطبري وعن الطوسي وعن أبي حنيفة ، وعن أبي بكر وعن ابن سينا والفارابي والكندي وغيرهم .

وقد طبق المؤلف طريقته هذه حتى على المستشرقين ، فأتعب نفسه بذلك وأتعب القرّاء ، وخالف بذلك عرف الغربيين في تسمية الأشخاص . فالغربيون كما هو معروف لا يدعون الأشـــخاص بأسمائهم الأولى ، بل يدعون الناس ويترجمون حياتهم ويكتبون عنهم بأسمائهم الأخيرة ، وهي أسماء الأســـر في الغالب . وكل الأسماء الغربية التي تسمع بها في المذياع أو « التلفزيون » أو تقرؤها في الكتب والجرائد الأجنبية هي على هذا النحو . ولهذا كان ادخال اسم « ميرن » [1] . و « فيشر » [2] و « موز » [3] و « جوينبول » [4] و « شولتز » [5] في الجزء الأول وفي مادة حرف « الألف » على اعتبار أسماء هؤلاء الخاصة مبتدئة بهذا الحرف ، عملاً متعباً للقاريء ، ومخالفاً لعرف أصحاب هذه الأعلام .

ثم إن الدارسين للعلوم العربية والاسلامية في بلاد الغرب والمستشرقين أنفسهم لا يدعون

(١) الأعلام ١/١٩ .
(٢) الجزء الأول الصفحة ١٩ .
(٣) المصدر نفسه الصفحة ٢٠ .
(٤) كذلك الصفحة ٢١ .
(٥) كذلك الصفحة ٢٤٠ .

هؤلاء وأمثالهم ، ولا يشيرون اليهم ويذكرونهم في مؤلفاتهم ، إلا بأسمائهم الأخيرة . ولا نجد أحداً يذكر « نولدكه » في باب الثاء على اعتبار أن اسمه الأول هو « ثيودور » أو « تلرص » أو « سخاو » أو « بروكلن » أو « سترستين » أو « نالينو » أو « ثورنبرك » وأمثالهم في مادة « كا » ، بحجة أن اسم هؤلاء الأول هو « كارل » ، بل يذكرونهم في باب الحرفين الأول والثاني من الاسم الأخير ، الاسم الذي اشتهر به الأمر عند الغربيين ، وذلك كأن يذكر « نولدكه » في باب « نولدكه » و « سخاو » في مادة « سخاو » و « نالينو » في باب « نالينو » وهكذا ، إبعاداً للتعب عن القارئ ، ولئلا يضطر فيرجع الى الاسم في موضعين من مواضع أجزاء الكتاب للوقوف على الترجمة . ثم إن أكثر الناس حتى المتخصصين لا يتذكرون الاسم الأول للمستشرقين وانما يعرفونهم بأسمائهم الأخيرة ، حتى لتجد كتبهم تختصر أسماءهم الأول في الغالب وتكتفي بذكر الحروف الأولى منها فقط ، وذلك لاشتهار الرجل عندهم باسمه الأخير ، لا باسمه الأول ، فكان واجباً على المؤلف أن يراعي هذه الطريقة في ترتيب تدوين الأعلام .

وعندي أن المؤلف لو سار على طريقة أهل الموسوعات في الزمن الحاضر لأراح قراءه كثيراً وخلصهم من الرجوع الى الترجمة مرتين . وطريقتهم في تدوين الترجمة السير على شهرة صاحب الترجمة . فإذا أردت الرجوع الى « الطبري » ، وهو « أبو جعفر محمد بن جرير » ، المفسر والمؤرخ والفقيه المعروف ، رجعت الى حرف « الطاء » ، وذلك لاشتهار الرجل بنسبته هذه الى طبرستان ، أكثر من اشتهاره باسمه الأول بين العلماء والمتخصصين [1] . وإذا أردت الوقوف على ترجمة « الطوسي » مثلاً رجعت الى هذا الحرف كذلك ، لاشتهاره بهذه النسبة أكثر من اشتهاره بـ « نصير الدين أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن » ، وهو العالم المعروف بعلم الهيأة . أو « محمد ابن الحسن بن علي أبو جعفر » المتوفى سنة « ٤٥٨ » أو « ٤٦٠ » للهجرة وهو من كبار علماء الشيعة في العراق . وإذا أردت الوقوف على ترجمة « المدائني » مثلاً ، رجعت الى حرف « الميم » لشهرته بـ « المدائني » بين العلماء والمتخصصين أكثر من اشتهاره بـ « علي بن محمد بن

(١) راجع دائرة المعارف الاسلامية ٤/٥٢٨ : (الطبعة الانكليزية) .

عبد الله »[1] . وهكذا قل عن بقية الترجمات . وعلى هذا النسق ، رتبت ترجمات الأعلام في « دائرة المعارف الاسلامية » وفي « دائرة المعارف البريطانية » ، وفي سائر الموسوعات الأخرى المؤلفة في مختلف اللغات الغربية .

وقد تقدم المؤلف في المقدمة من الصعوبات التي لاقاها في تدوين أسماء المستشرقين وفي ضبطها ، وذكر أمثلة على ذلك . والواقع أن الكتاب والمؤلفين والمترجمين قد أتبعوا مذاهب شتى في ضبط الأسماء الأعجمية . وقد وقع مثل هذا في صدر الاسلام وفي أيام الخلافة العباسية خاصةً عند انهيالك القوم في التعريب . ومَرَدُّ هذا الاضطراب الى عوامل عديدة ، منها جهل الشخص الذي يريد ضبط اسم ما بلغة صاحب الاسم ، فيتخبط فيه ان كان لا يعرف من اللغات الأعجمية إلا قراءة الحروف ، فيكتبه على وفق الحروف التي يجدها مطبوعة امامه ، بينما هي في الناطق والنطق شيء آخر ، وقد يكتبه على نمط نطق أهل لغة أخرى ، فيقع في خطأ آخر . كأن يضبط الاسم الألماني أو الانكليزي على وفق النطق الفرنسي ، أو الاسم الفرنسي على أسلوب النطق بالألمانية ، وهكذا ، فيقع الضابط للاسم في خطأ لايدري به . والمعروف أن النطق ببعض الحروف يختلف بين لغة وأخرى . ثم إن الأقطار العربية قد تختلف أحياناً في أسلوب تدوين بعض الحروف المنقولة من الاجنبيـــة ، كحرف الـ «G» الذي ينطق « كافا » في الألمانية أو الانكليزية يكتب « جيماً » في العربية المصرية مثلاً ، ذلك لأن المصريين ينطقونه « گافاً » عند القراءة على طريقتهم في إبدال حرف « الجيم » بـ « الگاف » . فكلمة « انجلترا » مثلا تقرأ بالگاف بدلا من الجيم عند النطق باللفظة في مصر ، أما في العراق فتكتب بـ « انكلترا » أي بالكاف وتقرأ على نحو كتابتها . واسم « Ignace » « Ignatz» الألماني يكتب « اجناس » في مصر ويقرأ « اگناس » . أما في العراق ، فيكتب ويقرأ « اگناس » ، وغير ذلك من أسباب يخرجنا البحث فيها عن حدود هذا الموضوع .

والعرب بعدُ ، طريقة في ضبط الأعلام الأعجمية ، تتفق مع قواعد النطق بالعربية . والجمع

(١) راجع دائرة المعارف الاسلامية ٣/٨١ (الطبعة الانكليزية) .

اللغة العربية بالقاهرة بحوث وقرارات فى ضبط الأعلام الأعجمية ، دونت فى مجلته . وقد وقف عليها الأستاذ المؤلف كما أشار الى ذلك فى مقدمته . ولما كان كتابه هذا من المؤلفات العلمية التي يرجع اليها ، كان من الواجب عليه الرجوع إلى قواعد مجمع اللغة فى ضبط الأعلام ، والى الألمان الموجودين في مصر أو الى الاساتذة المستعربين البارعين في الألمانية في تدوين الأعلام الألمانية وضبطها مثلا ، أو الى الايطاليين المقيمين في مصر في ضبط الأعلام الايطالية ، وهكذا بالنسبة الى الأعلام الانكليزية أو الفرنسية ، وبذلك يتخلص من هذه المشكلات التي لم يتمكن من التخلص منها حتى في طبعته هذه الجديدة ، ويضع قارئ وكتاب الذين سيرجعون الى مؤلفه أسماء مضبوطة ضبطاً متقناً يعتمد عليه .

وقد لاحظت عند ترجمته لأحد المستشرقين ، وهو «Ignatz Goldzsiher» أنه كتبه « گولد صهر » فى مقابل سني الولادة والوفاة ، وكتب تحته « اجناس كولد صهر » ، ثم قال : « مستشرق مجري موسوي » ، يلفظ اسمه بالألمانية إجناتس جولدتسيهر » . وقد كان الواجب على المؤلف أن يكتب الاسم بطريقة واحدة ، هي الطريقة الألمانية ، ذلك لأن المؤلف وان كان مجرياً ويهودياً ، لكنه كان يتكلم الألمانية ، وبها ألف جلّ مؤلفاته ، وأن يكتب الاسم على هذه الصورة : « إگناتس گولد تزهير » ؛ لأن النطق بحرف الـ « G » هو « گ » فى هذه الحالة . كما أن النطق بحرف الـ « Z » الذي يلي حرف الـ « t » هو « تزيت » لا « تسيت » . أي « سين » كما كتبه المؤلف [1] .

ولاحظت أن المؤلف استعمل « آو » لما يقابل «Au» فكتب « آوغست » لـ «August» التي هي « أغسطس » عند العرب . وقد استعمل قدماء العرب « أ » لـ «Au» فى مثل هذه الحالة ، وذلك أقرب إلى النطق الغربي ، كما أن الكثير منهم قد أهمل حرف « الواو » ، فكتب « أغسطس » لـ « Augustus » ، ولم يعرضوا عن الـ «U» ، فكان

(١) ١/٨٠ .

الواجب نقل الاسم الى الهمزة اذن ، على طريقة المؤلف في السير على الأسماء الخاصة الأول في ترجمات الأعلام .

ونلاحظ أن العرب القدماء قد ساروا على طريقة كتابة الحرف «t» « طاء » في التعريب ، فكتبوا « أغسطس » كما ذكرت ، وكتبوا أفلاطون وأرسطو وفلوطين وغير ذلك ، وذلك باستبدالهم الحرف اللاطيني المذكور الطاء . ولهم في ذلك قاعدة . وقد عرض مجمع اللغة العربية في القاهرة لها بالبحث كذلك .

وللعرب القدماء رأي كذلك في تدوين الحرف «P» وهم يكتبونه « فا » في الابتداء ، كما أن لهم آراء في أصول تدوين بعض الحروف الأخرى ، مثل «G» الذي يقلبونه « غ » والـ « K» والـ «C» ، وأمثال ذلك . ونجد نماذج عديدة منها في كتب التواريخ ، مثل الطبري والمسعودي وحمزة الاصبهاني ، وفي الكتب المترجمة عن اليونانية واللاطينية ، وفي كتب الجغرافية القديمة والبلدان .

وقد لاحظت أن المؤلف لم يذكر من آثار المستشرقين إلا آثارهم العربية الضخمة ، أو بعض مؤلفاتهم المنقولة الى العربية . وهذا في رأيي نقص . وقد كان من الواجب ذكر كل آثارهم مهما كانت كبيرة أو صغيرة ، بالعربية أو بغيرها ، ليقف القارىء عليها . ولا عذر لإهمال المؤلف المؤلف منها باللغات الأجنبية بحجة أن المراجعين للكتاب عرب ، وأن أكثرهم لا يحسنون اللغات الغربية ، أو أن منهم من لا يتقن إلا لغة واحدة ، فلا فائدة اذن من ذكر تلك المؤلفات . وسبب ذلك أن الكتاب مرجع في ترجمات الأعلام ، والمفروض أن تكون كل ترجمة من ترجماته مركزة شاملة محيطة بحياة المترجم ، والآثار هي خلاصة حياة المترجم ، فإهمالها وعدم الاشارة إليها معناه نقص وإهمال . نعم قد يكون العذر أيضاً في صعوبة تدوين أسماء هذه الآثار بالحروف اللاطينية وطبعها . لكن العذر غير مقبول أيضاً . فما دام المؤلف قد حشر المستشرقين في الأعلام ، وجمعهم مع المترجمين على صعيد واحد وفي درجة واحدة ، فقد لزمه ذكر مؤلفاتهم

كاملة ، وتركيز حياتهم ، ليقف عليها القرّاء .

وقد وضع المؤلف أسماء المراجع في نهاية الصفحات ، تخالف بذلك الموسوعات الحديثة التي تضع المراجع في نهاية كل ترجمة ، باعتبـــار أنها جزء من الموضوع ، فلا يتشتت البحث ، ويضطر الراجع الى المراجعة في مكانين كما حدث في هـذا الكتاب . واختصر المراجع ، وأهمل الكثير منها ، ولاسيما المهمة منهـا التي يجب أن يرجع إليها كل باحث في الأعلام وفي سـير المشاهير ، مثل كتاب « بروكلمن » وملحقاته في « تأريخ الأدب العربي » . وهو عند كل من يريد الوقوف على الآثار العربية وأصحابها ، وتأريخ الآداب العربيـة لجرجي زيدان والموسـوعة الاسلامية وأمثالها ، مع أنها مراجع مهمة تجب الأشارة إليها في كل ترجمة . نجد لها مكاناً في المراجع المذكورة ، ليستفيد منها القارىء ، خاصة أنها تتضمن أموراً كثيرة في سير المترجمين لم ترد في كتاب الأعلام .

وقد لاحظت أن الترجمات تحتاج الى استدراكات كثيرة ، والى تعقيبات . فلم يشر المؤلف مثلاً الى جريدة « المفيد » التي أصدرها « ابراهيم حلمي العمر » بعد عودته من بلاد الشام ، بل ذكر أنه واصل اصدار جريدة « لسان العرب » التي سبق أن أصدرها في دمشق ، على حين لم يصدر منها إلا أعداداً ، ثم أغلقت ، فأصدر « المفيد » في مكانها ، كما نجد ذلك في كتـاب « تأريخ الصحافة العراقية » لعبد الرزاق الحسني . والظاهر أن المؤلف لم يقف عليـه ، بدليل عدم اشارته إليه . وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل .

وقد وردت في الكتاب ترجمات أناس ليست لهم من الآثار إلا أثراً واحداً أو أثرين أو أكثر لا قيمة لها من الناحية العلمية أو الاجتماعية أو الثقافية . أخذها من كتب التراجم التي ظهرت حديثاً بعد الطبعة الأولى للأعلام . ولما كانت هـــذه المؤلفات مثل : « الذريعة في تصانيف الشيعة » ، هي في موضوع آخر ، هو تدوين اسم كل من ترك أثراً مهما كان طابع ذلك الأثر كبيراً أو صغيراً ، مهماً أو غير مهم ، أو هي كتب فهارس مؤلفات ومؤلفين ، لذلك فان مهمتها تختلف عن مهمة كتاب (الأعلام) الذي يجب أن تنحصر حـــدوده في تراجم

الأعلام فقط . أما إذا ادخلنا فيه ترجمات مثل من ذكرت ، فانه سيخرج بذلك من دائرة الأعلام ويصبح مثل الكتب التي أشرت اليها ، ويجب عندئذ أن يتضاعف حجمه عدة مرات .

ومن أمثلة الزائد الذي لا أرى له مكاناً في هذا الكتاب ترجمات أناس جاهليين مثل : « خثرم» [1] و« أبرهة بن الصبّاح »[2] و « أبرهة ذو المنار » [3] و « البرج بن مسهر » [4] وأمثالهم من الجاهليين الذين نجد أسماءهم في كتب الأخبار ، وعلى شكل أقاصيص لا أهمية لها كبيرة ، ولا يمد اصحابها من الأعلام . وقد لاحظت أنه وضع تواريخ وفيات لأكثر الجاهليين مضبوطة بالسنين الميلادية ، وأكلها بوضع ما يقابلها من السنين قبل الهجرة . ولا أدري كيف سوّغ لنفسه وضع تواريخ الوفيات هذه ولا الى أي أساس استند في ضبط السنين وهو يعلم أن علم ذلك كله عند الله .

وأودّ أن أشير على المؤلف بضرورة حذف الجمل والعبارات القديمة التي تعوّد الناس قراءتها في الكتب المؤلفة على الأسلوب القديم ، مثل : رجل فاضل ، عالم شاعر شجاع جواد ، كان من أكابر ... وأمثال ذلك ، ان طبع كتابه مرة أخرى ، وذلك ما أرجوه ، وأن يختصر كثيراً في القصص القديم المنقول من الكتب القديمة وفي النقول التي اعتمد عليها وأخذها كما هي من مراجعها ، وذلك بتشذيبها وتهذيبها ، لتتناسب مع الذوق الحاضر والأسلوب العلمي في النقد وفي تدوين السير .

وبعدُ ، فإني أريد من القارىء ألاّ يتصور أن ما ذكرته يحط من الكتاب ، وينمز في أهميته وفائدته وفي جهود مؤلفه ، وهو رجل فاضل أعرفه وأعرف قدره حق المعرفة . وقد أدركت أدبه وظرفه ولطف شمائله ودماثة خلقه يوم كنا (أنا وهو وأستاذي الجليل الكبير

---

(١) ٢/٣٥٢ .

(٢) ١/٢٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ٢/١٦ .

محمد بهجة الأثري) تجتمع للسمر الأدبي وتخوض في مختلف الأحاديث حين تفرغ لأنفسنا من اجتماعات مؤتمر المجامع العربية الثلاثة في مدينة دمشق سنة ١٩٥٦ م ، وما قلته في الكتاب هو رأيي ، وربما لا يشاركني فيه المؤلف ولا غيره ، وهو لا يؤثر في قيمة هذا السفر الضخم على كل حال . وكل انسان لا بد له هفوات ، ولا سيما في أمثال هـــذه الأعمال الضخمة كهذا الكتاب .

مصطلحات علم الكيمياء

كراسة في (١٣) صفحة، تتضمن المصطلحات العربية الكيمياوية ورموزها ، وما يقابلها من مصطلحات ورموز في اللغة الانكليزية ، و (٧) صفحات أخرى لم ترقم عنونت بهذا العنوان : « آراء المجامع العلمية العربية التي تخالف رأي اللجنة » . وقصد باللجنة لجنة تألفت من ثلاثة أساتذة من أساتذة الكيمياء بمصر ، وأستاذ من سورية اجتمعت في آب ١٩٥٧ بالقاهرة للنظر في المصطلحات الكيمياوية المستعملة في سورية ومصر ، وذلك بمشاركة الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية. وتذكر مقدمة الكراسة أن الادارة الثقافية قامت بعد انتهاء اللجنة من دراسة هذه المصطلحات بعرضها على المجامع العلمية العربية الثلاثة : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمجمع العلمي العربي بدمشق والمجمع العلمي العراقي ، لابداء آرائها فيها ، « وبعد دراسة المجامع العلمية لترجمة المصطلحات وافت الادارة الثقافية بنتائج دراســتها ، وهي في مجملها تقر ما انتهت اليه اللجنة التي شكلتها الادارة »[1] .

وانتهت الادارة الثقافية بعد ذلك الى الخلاصة الآتية : « لذلك أقدمت الادارة الثقافية على نشر هذه المصطلحات ، ليستخدمها الاساتذة والطلاب في المرحلة الثانوية في أنحاء العالم العربي ، وألحقت الإدارة المصطلحات التي اتفق عليها بالآراء التي بعثت بها المجامع العلمية لتكون

(١) الصفحة الرابعة .

محل نظر بعد ذلك »[1] .

ثم اختتمت مقدمتها بقولها : « والادارة الثقافية إذ يسرها أن تقدم للأمة العربية أول جهودها في ميدان المصطلحات العلمية التي أصبحت من الأهمية بمكان في نهضة العرب الحاضرة ، تأمل أن توالي اصدار بقية المصطلحات العلمية الموحدة في القريب العاجل إن شاء الله »[2] .

وقد فهمت من نشر هذه الكراسة ومن مقدمة الادارة الثقافية لها أن المصطلحات المطبوعة قد أصبحت مصطلحات رسمية مقررة ، أقرتها الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، بعد أن مرت بمراحلها المذكورة في المقدمة ، وأن على وزارات المعارف في الدول العربيـــة العمل على نشرها وتعميمها في الكليات وفي المدارس وبين المتخصصين ، وفقاً لنظام الجامعة الموقع عليه خاصة وقد قرأت هذه الجملة : « المصطلح المتفق عليـــه » فوق كل مصطلح عربي ، وجملة « المصطلح الافرنجي » فوق كل مصطلح انكليزي ، مما حملني على الذهاب الى أن المصطلحات العربية المطبوعة في العقل العربي وتحت تلك الجملة ، هي المصطلحات المقررة التي حصل عليهـا الاتفاق ، اتفاق اللجنة مع المجامع العربية الثلاثة ، وأن ما وقع عليه الاختلاف قد وضع في محل آخر ، وأن أمر استعماله لذلك متروك الى حين .

وقد تبين لي من مراجعة المصطلحات ومن مراجعة آراء المجامع العربيـة الثلاثة فيهـا أن ما حـدث في الواقع هو غير ذلك ، وأن ما طبع تحت جملة « المصطلح المتفق عليـه » إنما يمثل ما اتفقت اللجنة عليه ، لا ما اتفق رأي اللجنة والمجامع عليه ، بدليل ما فعلته من مقابلات الصفحات المرقمة بالصفحات المهملة من الترقيم الحاوية للمصطلحات ولآراء اللجنة وآراء المجامع الثلاثة . ومعنى هذا أن المصطلحات المنشورة في الصفحات المرقمة هي مصطلحات اللجنة ، وأن المصطلحات المطبوعة في الصفحات المهملة من الترقيم تمثل رأي اللجنة وآراء المجامع الثلاثة .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) كذلك .

ومعنى هذا أن كل ما فعلته الإدارة الثقافية لا يعدو طبع آراء اللجنة وآراء المجامع فى هـــذه الكراسة ، ليقف عليها القراء ، أو أنها أخذت برأي اللجنة وعملت به ، ولم تأخذ بآراء المجامع الثلاثة .

وقد كان الصواب فى نظري قيام الإدارة الثقافية ، بطبع المتفق عليه وحده ، على أنه الرأي الغالب ، وترك المختلف عليه لمناقشة علمية جديدة . فالقاعدة العامة عند الدول التي تكون فيها مجامع لغوية أن تتولى هذه المجامع البت فى النواحي اللغوية ، والمصطلحات هي جزء من اللغة ، وتقوم المجامع بتقرير المصطلحات بعد استطلاع آراء الخبراء فى دلالة كل مصطلح من ناحيـة العلم والفن والاختصاص . أما إذا كان طبع الكراسة لمجرد عرض آراء على المتخصصين ، فان الأمر شيء آخر بالطبع .

وقضية المصطلحات العلمية قضية خطيرة يجب الاهتمام بها ، وهي الآن تتقاذفها الأهواء ، لا بين الأقطار العربية ، بل بين المتخصصين بموضوع واحد وفى قطر واحد ، فكل متخصص يختار أو يضع ما يراه دون أن يتعب نفسه بمراجعة المتخصصين الآخرين أو اســـتطلاع آراء المجامع . والقضاء على هذه البلبلة الفكرية ، يجب بذل مجهود كبير فى إخراج كتاب يضم أعمال المجامع العلمية واللجان العلمية فى هذا الباب ، ليقف عليه المتخصصون وليبدوا آراءهم فى كل مصطلح ، حتى إذا ما وقع الاتفاق على مصطلح ما ، عُدَّ مصطلحاً رسمياً يدوّن فى الكتب العلمية المدرسية وغيرها ، ويذاع فى المدارس والكليات .

كتاب بسط الأرض في الطول والعرض لابن سعيد المغربي

إخراج معهد مولاي الحسن بتطوان

عُني المغربيون بالتراث العلمي العربي أكثر من عناية العرب في الوقت الحاضر به ، فأخرجوا مؤلفات العرب الشهيرة في الجغرافيا وفي الكيمياء والطب والفلك والفلاحة وأمثال ذلك ،

ونقلوا أكثرها الى لغاتهم . وقد سمعت أن الايطاليين قد عزموا أخيراً على إخراج كتاب « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » للإدريسي كاملاً بالعربية مع التعليق عليه وشرحه شرحاً علمياً حديثاً . وهو كتاب ألفه الإدريسي لملك صقلية روجر الثاني ، إجابة لملتمسه منه ، فهو كتاب مهم ألفه عالم عربي من أسرة شريفة كان يعد في زمانه من أركان علم الجغرافيا ، لقد عرف بميله الى البحوث العلمية وبالتسامح . وكنت قد اقترحت على المجمع العلمي العراقي نشره ، فاستحضر أكثر نسخه الخطية ، ثم حدثت ظروف ، مؤسفة ، أدت الى سبق الإيطاليين للمجمع في نشره وإخراجه . وقد اكتفى المجمع بنشر الخارطة ، أخرجها الأستاذ الفاضل أستاذي السيد محمد بهجة الأثري ، وشاركته أنا في الإخراج .

وفي جملة الكتب التي كتب لها النشر كتاب بسط الأرض في الطول والعرض لابن سعيد المغربي، في الجغرافيا . حققه الدكتور « خوان فرنيط خينيس » « Dr Juan Vernet Gines » الأستاذ بجامعة برشلونة ، وأخرجه معهد مولاي الحسن بتطوان ، وطبع بمطبعة كريماديس بتطوان .

وقد قسم المؤلف الأرض المعمورة الى تسعة أقسام : العمور خلف خط الاستواء الى الجنوب ، والسبعة أقاليم المعروفة ، ثم القسم التاسع العمور ما بعدها الى أقصى العمارة في الشمال ، وقسم كل قسم من هذه الأقسام الى عشرة أجزاء ، فتكون عدة الأجزاء اذن تسعين جزءاً . وهو خلاصة من كتاب آخر للمؤلف نفسه اسمه كتاب الجغرافيا أو جغرافيا في الأقاليم السبعة [1] .

وأما المؤلف ، فإنه من مشاهير علماء الأندلس وأدبائه ، وهو نور الدين أبو الحسن علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد المَنْشي الغَرناطي المتوفى بتونس سنة ٦٥٨ على رواية أو بدمشق سنة ٦٧٣ للهجرة على رواية أخرى ، وله جملة مؤلفات ذكرها « بروكلمن » [2] .

(١) Brockelmann, Suppl., I, S. 646. f.

(٢) Geschichte der Arabischen Literatur I, Suppl., S. 577.

وقد أشار ابن سعيد المغربي الى عدد من الجغرافيين نقل من مؤلفاتهم ، مثل بطليموس والبيهقي وابن فاطمة [1] ، والمسعودي [2] والبكري [3] والخوارزمي [4] ، غير أن سبل اعتماده كان على ابن فاطمة [5] . وابن فاطمة سائح ومختار لا نعرف من أمره كثيراً ، كان ممن ركب البحر المحيط ، ومرك البحر ، وساح فى أوربة ، وخبر البر ، وقام برحلات أخرى ، فكانت معرفته بالجغرافيا عن خبرة وعلم . ونجد نتفاً من بحوثه فى تاريخ أبي الفداء [6] . ولعل الأيام ستمكن المستشرقين أو العرب المنيبين بالبحث من تراث المغرب من التمكن من الظفر بآثار هذا البحار الجغرافي ، ومن تدوين سيرته بشيء من التفصيل .

والكتاب هو النص فقط . أما المقدمة والشروح والدراسات التحليلية ، فقد تركها الناشر ، ذاكراً أنها ستكون قسماً خاصاً يكوّن الجزء الثاني لهذا الكتاب الذي سيشمل أيضاً ترجمة اسبانية له ، وتصحيحاً للأخطاء المطبعية التي قد تقع فى الجزء المطبوع ، وفهرساً لما جاء فيه . والجزء الثاني لازم لهذا الكتاب ، الذي لم يشتمل إلا على مقدمة قصيرة فى تعريف النسخ التي اعتمد عليها الناشر . ولا بد أن المحقق سيتطرق فيه الى الموارد التي أخذ منها المؤلف ، والى علم المؤلف بأحوال المغرب من الناحية الجغرافية ، ولا سيما أحوال الأوربيين فى ذلك العهد .

وقد اعترف المؤلف فى مواضع من كتابه أن علمه بأحوال الأوربيين قليل ، وكرر جملة : « غاية الذكر عندنا » فى مواضع عديدة من كتابه فى الفصول التي بحث فيها عن الغربيين . وقد نعت سلطان الأتراك بـ « سلطان الأشكري صاحب القسطنطينية » [7] ، وسمى أهل

---

(١) راجع الصفحة (١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ومواضع أخرى) .

(٢) الصفحة (١٦ ، ٢١ ، ومواضع أخرى) .

(٣) الصفحة (٤٦) .

(٤) الصفحة (١٠٢) .

(٥) راجع الصفحة (٤٠ وما بعدها) .

(٦) مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية السنة الأولى ، العدد الأول (٥٠) .

(٧) الصفحة (١١٦ ، ١٢٢) .

جزيرة « كريت » تارةً « الخرابطة » [1] ، وتارة « الخرابطة » [2] ، وتارة « الخرائطة » [3] . وقد تطرق المؤلف الى بعض الفرق والمذاهب بشيء من الاختصار ، فأشار الى الإسماعيلية مثلاً ، وذكر مواضعهم في بلاد الشأم ، وتطرق الى النصيرية فقال عنهم : « وهم ينسبون الى نصير مولى علي ، رضي الله عنه . يزعمون أن علياً ، قدس الله روحه ، وقفت له الشمس ، كما وقفت ليوشع ، وكلمه الجمجمة ، كما كلمت المسيح ، وغلوا فيه الالهية ، ومذهبهم شائع في جزيرة قبرص من طرف الجزيرة التي تلي العراق » [4] . وتحدث عن الكلدانيين في العراق ، فقال : « وعظم أهلها كلدانيون على ملة سيث عليه السلام والياس ، يسمونهم صابئة ، وهم أعداء الصابئة . ومن الكلدانيين كان أبو اسحاق الصابي ، له مصنف بيّن ذلك فيه » [5] .

وقد وهم المؤلف في جعل نصير مولى لعلي ، والظاهر انه لم يراجع كتب أهل الفرق المعتبرة ، بل أخذ من مورد ليس له علم صحيح بفرق الشيعة . ولعل المحقق سيشير الى ذلك فيما بعد ، كما أخطأ المحقق في لفظة « سيث عليه السلام » ، والصحيح « شيث » ، النبي ، وما زال كثير من أهل الموصل يتسمون به ، وبالياس . وليس بين الانبياء نبي اسمه « سيث » .

ووردت في الكتاب على صغر حجمه فوائد قيمة عن البلاد الأوربية ، فذكر بعض مواسمها مثل « بريس » أي « باريس » ، و « لندرز » أي لندن ، و « بيصة » أي « بيزا » ، وذكر أسماء أنهار ومدن كثيرة وأسماء شعوب عديدة ، وأشياء من عاداتهم وآدابهم ، وغير ذلك مما يفيد كثيراً في معرفة أحوال أوربة وبقية أنحاء العالم في ذلك العهد .

ومن الواجب على المحقق القيام في الجزء الثاني المرتقب بمقارنة بين هذا الكتاب وكتاب

---

(١) الصفحة (١١٢) .
(٢) المصدر نفسه (ص ١١٢) .
(٣) الصفحة (١١٢) .
(٤) الصفحة (٨٦) .
(٥) الصفحة (٩٢) .

« نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » للإدريسي الذي هو أوسع من هذا الكتاب وأشمل وأكثر تفصيلاً ، وتبين الصلة بينهما ، ودرجة اعتماد أحدهما على الآخر .

الدراسات الأوربية

عنوان مجلة صدر العدد الأول منها في ربيع ١٩٥٩ ، بالعربية والفارسية ، أصدرها قسم اللغة الفارسية وآدابها بالجامعة اللبنانية الرسمية ببيروت . وقد حوت موضوعات قيمة في الأدبين العربي والفارسي ، أهمها بحث في كتاب التاج للجاحظ ، وفي الموارد التي أخذ الجاحظ منها ، وفي الكتب المؤلفة في الأدب الساساني في سير الملوك وآدابهم ، مما يدخله الكتاب في فصل خاص يطلقون عليه : التاج ، والتي عرفت في العربية بكتاب التاج . وقد كتب هذا الموضوع السيد محمد محمدي أستاذ الأدب العربي في جامعة طهران ، وأستاذ الفارسية وآدابها في الجامعة اللبنانية . وقد ألحق بهذا الموضوع جملة تعليقات واستدراكات في تصحيح طبعة التاج التي حققها وصححها المرحوم أحمد زكي باشا .

وفي جملة الموضوعات الواردة في هذا العدد أيضاً ، بحث باللغة الفارسية كتبه الدكتور جيرائيل جبور في الأدب العربي المعاصر بلبنان ، وبحث وضعه السيد عارف تامر بعنوان « طاهر شاه النزاري الألموتي » وهو بحث في الإسماعيلية وفي الأسباب التي أدت الى انقسام الاسماعيليين النزاريين الى فرقتين : مؤمنية وأفاخانية ، وبحث عنوانه « تاريخ قم » الحسن بن محمد بن الحسن القمي الموضوع سنة ٣٧٨ للهجرة ، كتبه السيد أحمد لواساني ، وهو تعريف بهذا الكتاب القيم الثمين الباحث في تاريخ قم ، من أهم المراكز الأدبية والثقافية في ايران .

وتقع المجلة في ١٢٧ صفحة ، وقد حوت بالاضافة الى البحوث المذكورة موضوعات أخرى مفيدة في الأدبين العربي والفارسي .

كتاب الفلاحة

هذا كتاب مهم من كتب أهل الأندلس في الفلاحة ، مؤلفه عبد الله بن ابراهيم المعروف بابن بصال وبابن البصال الطليطلي من رجال القرن الخامس الهجرة ، وهو عالم اختصاصي بالفلاحة ومن المشتغلين بها غير أننا لا نعرف من أمره شيئاً يذكر ، فلا نعرف مولده ولا سنة وفاته ، وكل ما بلغنا من خبره أنه كان بعدّ من شيوخ علم الفلاحة في أيامه في الأندلس ، وأن معظم المشتغلين بهذا العلم من المعاصرين له أو الذين جاؤوا من بعده قد اعتمدوا عليه ونقلوا من كتابه المطوّل والمختصر في الفلاحة ، وأنهم ذكروه في كتبهم بإجلال واحترام وتقدير ، وأنه زار صقلية وبلاد الشام ومصر والمغرب ، وربما زار أرضين أخرى مثل الحجاز ، واستورد منها ما لفت نظره من نباتات وبذور غرسها وزرعها في حديقة تجريبية أنشأها لهذا الغرض ، وأنه ابتدع طرقاً جديدة في تربية النبات وفي التطعيم واصلاح التربة ومعالجة أمراض النبات ، وأنه عُني بالناحية العملية من الفلاحة ، فكان يقوم نفسه بغرس النبات وتحسينه وتكثير العديد منه . وقد اشتغل في بستان أنشأها في اشبيلية غرس فيه ما جمعه منها (بستان السلطان) يرجح أنه بستان المعتمد بن عبّاد الذي خدمه ابن بصال [1] ، كما أنه اشتغل في بساتين أخرى للأمراء والسلاطين ، مثل جنة المأمون أو بستان الناعورة الذي أنشأه المأمون بن ذي النون وعهد بالاشراف عليه الى العالم بالنبات والطبيب الشهور المعروف بابن واقد . وهو بستان نزهة وتجارب ، جلبت اليه النباتات والأشجار الغريبة من البلاد البعيدة من الشام والعراق وما وراءهما ، وأجريت فيه التجارب الزراعية والنباتية المختلفة ، فطعمت الشجرة الواحدة بعدة طعوم ، لتنتج ثمراً متنوعاً ، وأجريت تجارب لإيجاد ورد وزهر جديد ، ولتحسين النوع والبذور ، وزرعت فيه النباتات الغريبة في الطب ، وزين بمختلف الزين ، وأقيمت قباب من الماء منظرها يسرّ الناظرين .

---

(١) كتاب الفلاحة ، ص ٣٢ ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الخامس ، العدد ١ — ٢ ، ١٩٥٧ .

وقد اشتهرت الأندلس بجماعة من العلماء الذين انصرفوا الى دراسة العلوم ، وفي جملتها الطب والفلاحة . ألفوا كتباً كثيرة فيها ، عرفت بالتركيز وبغلبة الناحية التجريبية عليها ، وقد فقد أكثرها ، وترجم بعضها الى اللاتينية في حياة مؤلفيها ، وترجم بعضها بعد ذلك . وبقيت ترجمات بعضها أما أصولها العربية ، فقد زالت مع الزائلين وذهبت مع الذاهبين .

وفي جملة علماء الزراعة أبو المطرف عبد الرحمان بن محمد بن عبد الكبير بن يحيى بن وافد ابن محمد اللخمي ، وله كتاب في الزراعة . وهو من مشاهير أطباء الأندلس ، ومن المعاصرين لابن بصال ، أي من رجال القرن الخامس الهجرة . وأبو عبد الله محمد بن مالك المعروف بالتنثري من بلدة تنثر ، المعروف أحياناً باسم الحاج الغرناطي ، وهو من المعاصرين أيضاً لابن بصال ، ومن المتصلين به . وقد أشار في كتابه (زهر البستان ونزهة الأذهان) المخطوط الى تجارب عديدة قام بها ابن بصال ، والى اتصاله به وأخذه منه [1] .

وممن ألف في الزراعة أيضاً أبو عمر أحمد بن محمد بن حجاج صاحب كتاب في الفلاحة ، أسمه (المقنع) . وقد نقل عن ابن بصّال ، وهو من معاصريه كذلك ، وأبو زكرياء يحيى بن محمد بن أحمد المعروف بابن العوّام الإشبيلي صاحب كتاب الفلاحة . وقد أشاد في مقدمته بتجارب ابن بصال ، ونقل في فصوله عنه [2] . وأبو الخير الإشبيلي ، وله مؤلف في الفلاحة ، أسمه كتاب الفلاحة ، وقد اقتبس غيره منه [3] .

وقد وردت في كتاب (عمدة الطبيب في معرفة النبات لكل لبيب) اشارات الى ابن بصال ، والى مقابلات جرت بينهما ، ويظهر أنه كان متصلاً به . وقد أخبره ابن بصال عن بعض مشاهداته في صقلية والإسكندرية والقاهرة . وذكر بعض أنواع النباتات والأزهار التي غرسها ابن بصال في بستان السلطان ، وقد شاهدها مؤلف الكتاب نفسه ، وحكاها في هذا

---

(١) كتاب الفلاحة (ص ١٦ وما بعدها) .

(٢) كتاب الفلاحة (ص ١٧) .

(٣) المصدر نفسه (ص ٢٠) .

الكتاب . وقد درس مؤلف هذا الكتاب على عالم آخر اسمه ابن لونكو ، أبو الحسن علي بن لونكو المتوفى سنة ٤٩٨ هـ أو ٤٩٩ هـ [١] .

ووضع بعض الاختصاصيين في الفلاحة أراجيز في هذا العلم ، وصل بعضها الينا ، ومنها أرجوزة لأبي عثمان بن جعفر بن ليون التجيبي من المرية . ويظهر أنه من أصل أسباني ، وقد تأثر بابن بصال كذلك [٢] .

والكتاب الذي أتحدث عنه ، كتاب وجيز ، أشتمل على ستة عشر باباً . وهو مختصر كتاب آخر للمؤلف نفسه ، سمي بهذا الاسم أيضاً ، فصل فيه تفصيلاً كبيراً . ويظهر أن المؤلف قد وجد حاجة ملحة لاختصار الكتاب المطوّل ، ليكون سهل التناول ، فأوجزه في هذا المختصر المطبوع . وقد أشار الى ذلك مؤلفون قدماء مثل المقري ، كما أستخرج فيه من هذا الكتاب المطول عدة نسخ لحاجتهم اليها .

ولحاجة الأسبان الى هذا الدليل ، نقلوا كتاب ابن بصّال إلى لغتهم ، كما نقلوا كتباً أخرى فيه ، مثل كتاب ابن واقد ، وتوجد الترجمتان . وفي النسخة المترجمة لابن بصال أمور لا نجدها في النص المختصر ، مما يدل على أن هذه الترجمة هي ترجمة للنص الأصل المطوّل لفلاحة أبن بصال ، وليست من المختصر الذي نتحدث عنه [٣] .

وتتناول الفصول الستة عشر المواد الآتية : الماء وأصنافها وطبائعها وتأثيرها في النبات ، والأرضين وأنواعها وطبائعها وكيفية تمييز الجيد منها والردىء ، والسماد وأنواعه وطبائعه وطريقة استعمال كل نوع ، والإمارات التي تعرف بها جودة الأرض والفراسة وهو الباب الخامس وينقسم الى (٣٥) فصلاً . ويقول إن الفراسة تكون بالزراريع أو البذور وبالنوامي أو القضبان . ثم يبحث في الباب السادس عن بعض الطرق في غراسة الأشجار ، فيذكر طريقة الفراسة

(١) كتاب الفلاحة (ص ١٥ وما بعدها) .

(٢) الفلاحة (ص ١٨ ، ٣٤) .

Lerchundi — Simonet, Crestomatia arabego-espanola, Granada, 1881.

(٣) الفلاحة (ص ١٩) .

بـ « التكابيس » ، وطريقة الغراسة بـ « اللوخ » وطريقة الغراسة بالنوى . أما الباب السابع ، فهو في تشذيب الأشجار والأوقات المناسبة له . أما الباب الثامن ، فهو في التلقيح ، وهو باب فصل فيه المؤلف ، وأكمل بحثه في الباب التاسع . أما الباب العاشر ، فهو في زراعة الحبوب والقطاني ، وقد تكلم فيه على زراعة الفول والأرز واللوبيا والعدس والجلبان والسمسم والقطن والعصفر والزعفران والخشخاش والحناء . أما البذور التي تتخذ لزراعة النباتات التي تتخذ لاصلاح الأطعمة كالتوابل ، والمواد المستعملة في الطب ، فقد تحدث عنها في الباب الحادي عشر .

أما الباب الثاني عشر ، وهو باب لم يرد في الترجمة الاسبانية ، فقد خصص بالقناء والبطيخ والقرع والباذنجان والخرنج والكبر والحنظل . وأما الباب الثالث عشر ، فقد خصص بالبقول ذوات الأصول ، مثل اللفت والجزر والشجل والثوم والبصل وأمثال ذلك . وأما الباب الرابع عشر ، فقد خصص بالبقول والخضر . وخصص الباب الخامس عشر في زراعة الرياحين والأزهار والورد وفي طرق تكثير الورد ، وجعلها تزهر مرتين في العام . وأما الباب السادس عشر فهو : « باب جامع لمعان غريبة ومنافع جسيمة من معرفة المياه والآبار واختزان الثمار وغير ذلك مما لا يستغني عن معرفتها أهل الفلاحة ، اذ هي من تمام أعمالها واستكمال فاضلها »[1] ، وقد تحدث فيه عن دفع مضار الحيوان المتولد في البساتين وغيرها ، كعروق الأرض ، وعن زرع الأعشاب « الثيل » في الحدائق المزينة ، ثم عن طرق حفر الآبار ومعالجتها ، وكيفية تكثير مياهها وغير ذلك مما يتعلق بالبئر .

وقد استعمل ابن العوام الشهور اليولیانية ، مثل غيره من علماء الفلاحة في الاندلس ، بحسب نطق المستعربين الاسبان ، فاستعمل « شنبر »[2] مثلاً قاصداً « سبتمبر » ، و « أغشت » و « غشت » لاغسطس[3] ، و « مايو »[4] لشهر « مي » أو مايس ، كما أنه

(١) (ص ١٢٣) .
(٢) الفلاحة (ص ١١١ ومواضع أخرى عديدة) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١١٦) .
(٤) (ص ١٣١ ، ١٥٢) .

استعمل « الجمعة » بمعنى أسبوع [1] وهي طريقة أهل المغرب ، وهي طريقة معروفة حتى اليوم .

وقد وردت في الكتاب مصطلحات مفيدة جداً ، تفيد أهل الزراعة في الزمن الحاضر ، في استخدامها في مقابل بعض المصطلحات العلمية الأجنبية . ووردت فيه مصطلحات مولدة ، وأسماء آلات استعملها أهل الأندلس في ذلك العهد ، مثل : آلة « ميزان الماء » المعروفة بـ « المرجيقل » . لتعديل الأرض وتسويتها و « الجاروف » [2] والزرجونة والفادوس . ومن مصطلحات الزراعة الواردة في هذا الكتاب : « الزريعة » ، و « النقل » ، و « التلب » ، و « الأرض الحرشاء » ، والأرض المليطة ، والأحواض ، والبطن ، والسرر ، والأهداف ، والخطوط ، والأرض المغرسة ، والسكك ، والتنقيل ، والظروف ، وغير ذلك من مصطلحات .

والكتاب بعد من إخراج وتحقيق السيد « خوسي ماريا سياس بيكروصا » الأستاذ بجامعة « برشلونة » و « السيد محمد مزيان » السكرتير العام لوزارة التربية والثقافة للمنطقة الخليفية بالمغرب ، ومن منشورات معهد مولاي الحسن بتطوان . وقد ألحقا بالنص العربي ترجمة أسبانية له ، مع مقدمة لها ، لكنهما لم يضيفا فهرساً عاماً للمصطلحات العلمية ، والأسماء والنباتات والبذور المذكورة فيه ، لتسهيل مهمة المراجع ، كما يفعل مؤلفو الكتب المنشورة على وفق الطرق العلمية الحديثة ، تاركا على القارىء وقتاً سيقضيه طويلاً للتعرف على مادة واردة فيه ، أو مصطلح من المصطلحات الفنية المذكورة فيه .

والكتاب مصدر مهم ومرجع لا غنى عنه لمن يريد الوقوف على البحوث العلمية عند العرب والمسلمين .

جواد علي

---

(١) « ويسقى مرة في الجمعة اذا كان في الربيع والخريف ... » ، ص ١٥٤ ، « وتسقى بالماء مرتين في الجمعة » ص ١٦٣ .

(٢) الفلاحة (ص ٥٥) .